

أنطوان شلحت *

صدام بين المؤسستين السياسية

والأمنية في إسرائيل

عشية عقد مؤتمر وزراء خارجية نحو ٣٠ دولة في باريس للدفع قدماً بالمبادرة الفرنسية لتسوية القضية الفلسطينية في مطلع حزيران / يونيو ٢٠١٦، نجح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ضم حزب "إسرائيل بيتنا" إلى الائتلاف الحكومي وتعيين رئيسه أفغدور لبيرمان وزيراً للدفاع، وعضو الكنيست صوفيا لاندوفر من الحزب ذاته وزيرة لاستيعاب المهاجرين. وبرّر نتنياهو توسيع الحكومة قائلاً: "إن أماننا تحديات كبيرة، وكذلك ثمة فرص غير قليلة. ومن أسباب وجود هذه الفرص، التغيرات المطردة في منطقة الشرق الأوسط، والتي يلزم أن نتعامل معها".

وأعلن التوصل إلى تفاهات بشأن انضمام حزب لبيرمان إلى الحكومة، في وقت كان نتنياهو يفاوض رئيس تحالف "المعسكر الصهيوني" زعيم المعارضة البرلمانية يتسحاق هيرتسوغ للانضمام إلى الحكومة.

ويشكل ملحق "الخطوط العريضة لسياسة الحكومة" جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الائتلافي مع لبيرمان. وينص البند الأول من الملحق على "أن للشعب اليهودي حقاً غير قابل للتقويض في دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل - وطنه القومي والتاريخي". وينص بند آخر على أن "تدفع الحكومة إلى الأمام عملية سياسية، وتسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل. وفي حال تحقيق اتفاق كهذا سيجري طرحه للمصادقة عليه في الحكومة والكنيست، وإذا ما دعت الحاجة، وفقاً للقانون، سيُطرح لاستفتاء شعبي". وبموجب الاتفاق الائتلافي، حصل "إسرائيل بيتنا"، في مقابل جلب أعضاء حزبه الخمسة في الكنيست إلى الائتلاف (الذي أصبح يستند بعد إقرار الكنيست التعديل الحكومي إلى ٦٦ نائباً)، على حقيبة الدفاع التي تولها لبيرمان (وهي تقليدياً أهم وظيفة في إسرائيل بعد وظيفة رئيس الحكومة)، وتولى عضو كنيست آخر من هذا الحزب حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد، فضلاً عن تعيين أعضاء كنيست من هذا الحزب في المناصب التالية: نائب رئيس الكنيست؛ عضو في لجنة الاقتصاد البرلمانية؛ عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية - الاقتصادية؛ عضو في اللجنة الوزارية لشؤون

* كاتب وباحث فلسطيني.

الرموز والمراسم؛ عضو في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين.
وقضى الاتفاق بأن يعمل حزبا "الليكود" و"إسرائيل بيتنا" على تشكيل لجنة وزارية لتشجيع الهجرة اليهودية واستيعابها، وأن يترأسها وزير من الحزب الأخير.

واتفق الحزبان على طرح مشروع قانون يسمح للإسرائيليين الموجودين خارج البلد بالتصويت لانتخابات الكنيست، واتفقا أيضاً على طرح ميزانية عامة للدولة لعامين، وإصلاحات في طريقة الحكم وانتخابات الكنيست، ومنح تمثيل لحزب "إسرائيل بيتنا" في حال إنشاء لجنة وزارية لبلورة صيغة "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، وإجراء إصلاحات شاملة في مجالي الاتصالات والإعلام. وحصل ليبرمان على ١,٤ مليار شيكل (٣٦٠ مليون دولار) لزيادة المعاشات التقاعدية للمتقاعدين ذوي الدخل المنخفض الذين يتكوّن معظمهم من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق، ويشكلون القاعدة الانتخابية الأساسية لليبرمان المولود في مولدوفا.

وأثار ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيراً للدفاع مكان موشيه يعلون [الليكود] عاصفة سياسية في إسرائيل، تمثلت ذروتها في استقالة يعلون وإعلانه "عدم ثقته" بنتنياهو. وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان. وتتفق عدة تحليلات في إسرائيل على أن نتنياهو "ضرب عصفورين بحجر واحد" من خلال ضم ليبرمان إلى حكومته:

أولاً، تمكّن نتنياهو من توسيع ائتلافه إلى ٦٦ نائباً من ٦١ عضو كنيست فقط، وكان أصغر أغلبية في كنيست إسرائيل المؤلف من ١٢٠ مقعداً، بينما عكف منذ فوزه الانتخابي في آذار / مارس ٢٠١٥، على محاولة توسيع هذا الائتلاف:

ثانياً، استطاع التعجيل في إطاحة وزير الدفاع موشيه يعلون، ليس من الوزارة فقط، بل من الكنيست أيضاً.

ولفت يعلون الأنظار لدى إعلان استقالته إلى وجود خلافات صعبة مع نتنياهو فيما يتعلق بمسائل وصفها بأنها "أخلاقية ومهنية"، وهاجم "العناصر المتشددة والخطرة التي استولت على إسرائيل وحزب الليكود".

ويشير التحالف المتجدد مع ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" - القومي اليميني المتطرف ووزير الخارجية السابق الذي اصطدم مراراً مع نتنياهو ووصفه أخيراً بأنه "كاذب ومحتال"، واتهمه بأنه غير قادر على اتخاذ القرارات - إلى "المسافات" التي يبدو نتنياهو مستعداً لقطعها من أجل الحفاظ على حكمه.

العسكر والساسة

كان يعلون، وهو جنرال ورئيس هيئة أركان عامة سابق، اصطدم أخيراً مع رئيس الحكومة بشأن انتقادات وجهها الجيش إلى مناخ العداء والكره المتزايدين تجاه العرب بين أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

وانضم يعلون الآن إلى مجموعة آخذة في الازدياد من وزراء سابقين ساخطين ويجاهرون بعزمهم على الإطاحة بنتنياهو. وبحسب آخر استطلاعات الرأي العام، فإن هذه المجموعة التي ضمت حتى وقت قريب ليبرمان نفسه، تشكل تهديداً لحكم نتنياهو أكبر من المعارضة الرسمية المنضوية ضمن معسكر الوسط - اليسار.

وكانت جولة الصدام الحالية بين الجيش والساسة بدأت في ٢٤ آذار / مارس الفائت، عندما قتل الجندي الإسرائيلي إيئور أزاريا، بدم بارد، الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل وهو ملقى على الأرض وجريح، بزعم أنه قام بطعن أحد الجنود من رفاق أزاريا. ودانت قيادة الجيش الإسرائيلي عملية القتل، وقال ناطق بلسان الجنرال غادي أيزنكوت، رئيس هيئة الأركان العامة: "إن هذا ليس سلوك الجيش الإسرائيلي، وهذه ليست قيمه"، لكن ساسة اليمين دعموا أزاريا، وقال رئيس الحكومة: "إن جنود الجيش الإسرائيلي هم أبناءنا الذين يتصدون لهجمات إجرامية ينفذها إرهابيون يأتون لقتلهم... وعليهم أن يتخذوا القرارات في الوقت الملائم". ودعم ليبرمان الجندي أزاريا أمام محكمة عسكرية بدأت النظر في تهمة القتل غير العمد التي وجهتها النيابة العسكرية إليه، ثم إن نتنها هو اتصل هاتفياً بوالد الجندي وأعلمه بدعمه له.

ونقل معلق الشؤون الأمنية الإسرائيلية رونين برغمان، عن لواء في الجيش الإسرائيلي قوله إن قيادة الجيش رأت في هذه المكالمات الهاتفية تحدياً جسيماً لسلطة المؤسسة العسكرية (رونين برغمان: "الجيش الإسرائيلي يتجه إلى حرب ضد ساسة الدولة"، "نيويورك تايمز"، ٢١ أيار / مايو ٢٠١٦). فضلاً عن ذلك، اختار نائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء يائير غولان، عشية إحياء ذكرى الهولوكوست للإدلاء برده فعله، فقال إن إسرائيل في بعض النواحي تشبه ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن الفائت. وقال نتنها هو في معرض تصديده لكلمات غولان إنها تلحق الظلم بإسرائيل "وتقلل من فداحة الهولوكوست". لكن وزير دفاعه (المستقيل) يعلن دعم الجيش، وطلب من جمع من كبار الضباط الإسرائيليين التحدث بحرية، حتى لو كان ذلك ضد القادة السياسيين.

وسارعت بعض الأوساط "الليبرالية" إلى استخلاص نتيجة جوهرية من السجال الشديد الذي شهدته الحلبة السياسية الإسرائيلية في إثر تحذير غولان هذا، فحواها أن قادة الجيش الإسرائيلي باتوا "حماة الديمقراطية الإسرائيلية" و"المدافعين الأشداء عن القيم الأخلاقية" في مواجهة نزعات فاشية بهيمية تتسم بها أحزاب اليمين، ولا سيما المتطرف. ويمكن دحض هذا الاستخلاص من خلال الإشارة بعجالة إلى ما يلي:

أولاً، هذا السجال يأتي مكملاً لمسعى يقوم به رئيس الحكومة بنيامين نتنها هو واليمين الإسرائيلي عامة منذ أعوام كثيرة، غايته تكريس سطوتهما على المجتمع الإسرائيلي، ومنع وجود أي أصوات معارضة لهما. وفي هذا الصدد، لاحظت صحيفة "هآرتس" ضمن إحدى مقالاتها الافتتاحية أن نتنها هو يرى أن على جميع مؤسسات الدولة أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج للوقوف في وجه حركة المقاطعة ومعاداة السامية من ناحية ظاهرية. وأكدت أن أي تعبير أو فعل يتناقض مع هذين الهدفين يُصنّف خيانة وخطراً (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٦/٥/٢٠١٦).

بموازاة ذلك نشر الصحافي أمنون لورد، أحد الناطقين بلسان اليمين الإسرائيلي والمقرّب من رئيس الحكومة، مقالة جديدة يلمح فيها إلى أن هذا السجال مع قادة الجيش والمؤسسة الأمنية ينطوي أيضاً على نزعة تأنيب لهذه المؤسسة، إلى جانب اتهامها بـ "خدمة مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط"، ولا سيما في كل ما يتعلق بأخر تطورات ثورات "الربيع العربي" والاتفاق النووي مع إيران.

وما كتبه لورد في تلك المقالة يوضح جانباً مهماً من "كواليس" السجال الصدامي: "في الفترة منذ اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ حتى انتهاء ولاية إيهود أولمرت في رئاسة الحكومة في العام

٢٠٠٩، ذاق الجمهور الإسرائيلي، على جلده، تجربة الانفصال (عن قطاع غزة)، وتجربة حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، إضافة إلى الإرهاب الذي أعقب اتفاقية أوسلو. فقد غيرت هذه الاتفاقية، إلى حد كبير، تركيبة الشيفرة الجينية (DNA) في الجيش الإسرائيلي... وما زال الفشل المؤلم الذي انتهت إليه عملية الانفصال - التي كان يفترض أن تجلب الهدوء والأمن، طبقاً لخبراء المؤسسة الأمنية - حاضراً في النشرات الإخبارية، بصورة يومية. أما النتيجة، فهي فقدان الثقة بالمؤسسة الأمنية. وأضاف: "هذه الإخفاقات الثلاثة المدوية، التي شعر الجمهور بنتائجها على جلده مباشرة، وتمكّن من قياسها بالدم، أقتعت كثيرين بأن تقديرات قادة الجيش الكبار والمسؤولين الأمنيين الآخرين الذين قادوا الدولة كانت خاطئة. وثمة لهذه الإخفاقات بُعد أكثر خطورة يتعلق بالطريقة التي يخدم فيها جزء من المؤسسة الأمنية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة" (أمون لورد: "الصوت الأميركي في قيادة الجيش الإسرائيلي"، مقالات مترجمة عن مركز مدار، في الموقع الإلكتروني www.madarcenter.org، في ١٧/٥/٢٠١٦).

ثانياً، يعكس هذا السجال "صراعاً على النفوذ" داخل الجيش الإسرائيلي، وهو ما أشار إليه الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور ياغيل ليفي، في سياق مقابلة خاصة معه ظهرت في العدد الأخير من المجلة الفصلية "قضايا إسرائيلية"، الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله (ربيع ٢٠١٦).

يشير ليفي، بين أمور أخرى، إلى أن حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته ازداد بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، الأمر الذي جعل مزيداً من الحاخامين يتدخلون بصورة فعلية في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصاً تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجزيات حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تنفيذ تطهير عرقي حيالهم مثلما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف سنة ٢٠١٤.

ويكشف ليفي أن الجيش، وبعيداً عن أنظار الجمهور، يُجري مفاوضات مع حاخامين بشأن عدة موضوعات، بدءاً بدمج النساء في الجيش، حتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية. وأوضح أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء المستعمرات من القطاع في سنة ٢٠٠٥، وأن هذا الأمر ظهر بصورة علنية في إفادات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية إليعيزر شتيرن، إذ اجتمعوا بحاخامين وتحدثا معهم بشأن ترتيبات تأخذ في الحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعيّن على قوة عسكرية إخلاء حوانيت احتلها مستوطنون بالقوة في الخليل.

وفي رأي ليفي، فإن المشكلة هنا تكمن في الصلاحيات، وليس في المشاعر. فعندما قررت الحكومة أن يخدم المثليون في الجيش من دون قيود، فرضت حقائق على أرض الواقع ولم تُجر أي مفاوضات خفية بهذا الأمر. لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية واسعة جداً، وهناك حاخامون، قسم منهم رؤساء كليات تأهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاستيطاني) للخدمة العسكرية، يجرون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم.

وشدّد ليفي على أن جنوداً متدينين يستشيرون حاخاميهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون

إلى معسكرات الجيش، وهو ما يُعدّ تدخلاً من جانب جهة خارجية لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة، وإنما من نصوص دينية، وهذا الأمر لا يمكن تأطيره على أنه ممارسة تأثير ديني، بل يُعتبر تغلغلاً في صفوف الجيش من جانب جهات دينية ذات سلطة.

كما يرى ليفي أن تغلغل هذه الجهات الدينية ليس عفويًا بتاتاً، وإنما ينطوي على أجندة تتضمن في صلبها الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستعمرات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك. وهذه خطوة استراتيجية بكل وضوح. فكثيرون في الصهيونية الدينية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها على الرغم من وجود جنود متدينين في الجيش. وقال ليفي في مقالة لاحقة لتلك المقابلة، إن قيادة الجيش الإسرائيلي ربما تحاول من خلال نائب رئيس الأركان كبح نفوذ هذه الجهات الدينية الخارجية، لكنه في الوقت عينه جزم بأن هذا التحرك يأتي متأخراً كثيراً ("هآرتس"، ١٦/٥/٢٠١٦).

مسألة ثالثة يجب التطرق إليها في هذا الصدد، هي أن تحذير غولان من مغبة ممارسات تشبه ما جرى في ألمانيا النازية، يضيف في العمق شرعية على ممارسات أخرى ليست أقل شدة وفداحة يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وكثيرة هي الحالات التي انساق فيها إسرائيليون، بمن فيهم أصحاب مواقف ليبرالية، وراء إضفاء شرعية على ممارسات الجيش هذه تحت غطاء التحفظ من الممارسات التي حذر غولان من مغبتها. وبذا ضمن الجيش شرعية لممارسات مثل حصار القرى والبلدات، ونصب حواجز عسكرية، وإطلاق الرصاص اليومي على المتظاهرين، والتصديق على جرائم القتل بدم بارد. ولا ننسى أيضاً أنه بموازاة ذلك، فإن مناشدة الفلسطينيين بتسوية الصراع "لكن ليس بالعنف"، لا تزال تتواتر، مع ما يعنيه هذا من وقوف واعٍ وراء "شرعية" العسكري الذي يقوم بكل ما يقوم به لأن "الفلسطينيين عنيفون!"

أمّا بيرغمان فيشير إلى أنه في تاريخ إسرائيل القصير غالباً ما كان قادة الجيش ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية يدمون استخدام القوة، وقد أظهروا في العديد من الحالات ازدراءهم للقانون ولحقوق الإنسان. وفي المقابل كان القادة السياسيون أكثر توازناً بصورة منهجية. وبلغت في هذا الشأن إلى أنه في سنة ١٩٥٤ بادرت الاستخبارات العسكرية، ومن دون إطلاع رئيس الحكومة في حينه موشيه شاريت، إلى شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد مصر بهدف إحداث صدع بين ذلك البلد والولايات المتحدة وبريطانيا. وفي سنة ١٩٦٧ حثّ الجيش رئيس الحكومة ليفي أشكول على السماح له بشنّ ضربة هجومية ضد مصر وسورية، وعندما طلب أشكول منه الانتظار، تأمر قاداته على اعتقاله في سرداب تحت الأرض إلى أن يوافق (رونين برغمان: "الجيش الإسرائيلي يتجه إلى حرب ضد سياسة الدولة"، "نيويورك تايمز"، ٢١ أيار / مايو ٢٠١٦).

ويرى هذا المحلل أنه في العقود الثلاثة الماضية، أصبح الجيش وأجهزة الاستخبارات أكثر حذراً حيال كسر القانون، وقد ساعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية، فضلاً عن أن أجهزة المؤسسة الأمنية تتحرك وفقاً للمصلحة القومية، لا وفقاً للأيديولوجيا أو الدين أو الاعتبارات الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن كبار ضباط الجيش والاستخبارات متآلفون عن كثب مع طبيعة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وثمانه، غير أنه فوق كل شيء يمكن تلخيص الصدام بين المؤسستين السياسية والأمنية بكلمتين: بنيامين نتنياهو. ف"العديد من ضباط الجيش والاستخبارات الذين خدموا تحته يأنفونه. وقال لي عوزي أراد مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق: لقد قلت

لنتنياهو وإن شقاً من عدم الثقة قد فُتح بينه وبينهم. وقال مئير داغان الرئيس السابق لجهاز الموساد: إنه أسوأ مدير عرفته. وأضاف: 'ولقد استقلت من وظيفتي لأنني اشمازت منه'. ويتابع بيرغمان: 'في سنة ٢٠١٠ دخل نتنياهو في عراك مع داغان وزميلين له هما يوفال ديسكين الرئيس السابق لجهاز الأمن الإسرائيلي العام [الشاباك]، والجنرال غابي أشكنازي رئيس الأركان السابق في الجيش الإسرائيلي، بشأن إيران. واعتقد الجيش وقادة الاستخبارات أن خطة رئيس الحكومة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية كانت مدفوعة سياسياً لاعتبارات انتخابية، وستورط إسرائيل في حرب غير ضرورية. وبالإضافة إلى ذلك اعتقدوا أنه كان سيقوم بها على نحو غير قانوني متجاوزاً مجلس الوزراء. وقال لي داغان: لقد عرفت الكثيرين من رؤساء الحكومة ولم يكن واحد منهم مقدساً أو نقياً، لكنهم كلهم تقريباً لهم ميزة مشتركة - عندما كانوا يصلون إلى النقطة التي تتقاطع فيها مصلحتهم الشخصية مع المصلحة القومية فإن المصلحة القومية تسود'. لكن داغان استدرك قائلاً إن نتنياهو كان حالة استثناء نادرة.

وأخيراً يشير المحلل نفسه إلى أن نتنياهو اصطدم مع المؤسسة الأمنية بشأن الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، في عدد من القضايا التي تفاوتت بين اقتراحات لتحسين أوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية (عارضها رئيس الحكومة)، وبين توجيه اتهامات إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالتحريض على "الإرهاب" (يقول جهاز "الشاباك" إنه يساعد في مكافحة "الإرهاب")، وصولاً إلى اقتراح نتنياهو بإبعاد عائلات "الإرهابيين" (لا يشجع "الشاباك" على ذلك، ثم إن المدعي العام الإسرائيلي قال إن الإبعاد سيكون غير قانوني). كما تجدر الإشارة إلى أن "الشاباك" والموساد على حد سواء كانا قد عارضا الحملة العسكرية على "حماس" في غزة في صيف سنة ٢٠١٤، كما اعترضوا على إدارة رئيس الحكومة لها.

استمرار منحي "تقويض الديمقراطية"!

فيما يتعلق بمنحي تقويض الديمقراطية، نتوقف عند الأمور التالية:

١ - أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيوررات مثيرة للقلق قد تؤول، في نتائجها، إلى "إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل!" وأوضح الرؤساء الأربعة أن ما يثير القلق، الحقيقي والجاد، ليس هذا التصريح أو ذاك اللذين يُطلقهما السياسيون ضد المحكمة العليا خاصة، والجهاز القضائي عامة، ولا حتى بعض القوانين ومشاريع القوانين التي تستهدف محاصرة هذه المحكمة وتقييد صلاحياتها بذريعة "الفاعلية القضائية الزائدة"، وإنما ما تشكّله هذه التصريحات وهذه القوانين ومشاريع القوانين مجتمعة من خط تسلسلي واحد يؤشر إلى سيوررة واضحة تنطوي على خطر جسيم. وأكدوا أن هذه التصريحات والقوانين، وما يشبهها من ممارسات وإجراءات، يسبباً تآكلاً مستمراً في موقف الجمهور العام من الجهاز القضائي وفي ثقة الجمهور بهذا الجهاز، علماً بأن هذه الثقة هي "السند الأقوى والمرجعية الأمتن لعمل الجهاز القضائي، ولحريته واستقلاله وموضوعيته، وإذا ما فقدت ثقة الجمهور بالمحاكم، فإن هذا يشكل بداية نهاية النظام الديمقراطي".

وجاء تحذيرهم خلال مقابلة أجرتها معهم مجتمعين صحيفة "يديعوت أحرونوت" بمناسبة الذكرى الـ ٦٨ لقيام دولة إسرائيل، ونشرتها في عددها الاحتفالي الذي صدر في ١١ أيار / مايو ٢٠١٦.

وفي سياق الحديث عن الهجوم المتواصل الذي تتعرض له المحكمة العليا من جانب سياسيين، برلمانيين وحكوميين من اليمين الإسرائيلي، وبينهم وزيرة العدل الحالية أيليت شاكيد التي وجهت إلى المحكمة العليا انتقادات لاذعة في أعقاب عدد من قراراتها، وخصوصاً في قضية اللاجئين طالبي العمل الأفارقة، وفي قضية مشروع عائدات الغاز الإسرائيلي، اعتبر رؤساء المحكمة السابقون أن الوزيرة، بمسلكها هذا، تتصرف بما يتناقض مع مسؤوليتها الرسمية في الدفاع عن المحكمة وحمايتها من أي هجوم يستهدف ممارسة الضغوط عليها، وترهيبها أو إجبارها على التواطؤ قضائياً مع رغبة السياسيين وتشكيل ختم مطاطي لتوجهاتهم. ثم تطرق القضاة الأربعة أيضاً إلى واقع أن دولة إسرائيل لا تزال من دون دستور على الرغم من مرور ٦٨ عاماً على تأسيسها، واعتبروا أن من الضروري جداً أن تضع الدولة لنفسها دستوراً ملائماً؛

٢ - أجرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تلخيصاً لعمل الكنيست الـ ٢٠ في عامه الأول، حتى انتهاء دورته الشتوية لسنة ٢٠١٦، ونشرت نتائجه في تقرير خاص أصدرته في نهاية آذار / مارس ٢٠١٦، وكان عنوانه الأبرز هو: تشريعات ومبادرات تشريعية غير ديمقراطية عديدة تثير قلقاً عميقاً وجاداً فيما يتصل بمسألة الديمقراطية الإسرائيلية ومستقبلها.

ويوضح التقرير أن هذا المنحى ليس جديداً ولم يظهر في الكنيست الحالي (الـ ٢٠) بالذات، وإنما هو مستمر منذ بضعة أعوام ويلازم الكنيست في دوراته الأخيرة، غير أن الجديد في الأمر هو التفاقم الحاد والخطر الذي تشهده هذه الظاهرة، وخصوصاً خلال العام الأخير، في الدورة الشتوية المنتهية. ويؤكد تقرير جمعية حقوق المواطن أن انتهاك منتخبي الجمهور المستمر للمنظومة الديمقراطية وقيمها، والذي يؤدي إلى إضعافها وتآكلها، يمسّ بصورة حادة بموقف الجمهور الواسع حيال القيم الديمقراطية، وحيال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فضلاً عن الموقف حيال مختلف السلطات المركزية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف البنى والآليات الديمقراطية المعمول بها في الدولة.

وقالت المسؤولة عن دفع السياسات والتشريعات في جمعية حقوق المواطن التي أشرفت على إعداد التقرير وكتابتها: "إننا نشهد سيرورة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى هدم المنظومة كلها وتدميرها. وحتى إذا لم تنجح جميع المبادرات التشريعية، ولم تبلغ المحطة التشريعية الأخيرة التي تضيفها قانونياً إلى سجل القوانين الإسرائيلية، فإن ثمة ضرراً جاداً يترتب عليها ويتحقق على صعيد ما يمكن وصفه بالردع في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما يتمثل في ضرر جسيم للأقلية العربية، والمحكمة العليا، والنيابة العامة، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، والحياة الأكاديمية ومؤسساتها، والفنانين والمبدعين." ■